

شكوى للأمم المتحدة ضد السعودية لإصدارها حكماً تعسفياً على السدحان

التغيير

قدمت منظمة منّا لحقوق الإنسان شكوى إلى العديد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ضد المملكة لإصدارها حكماً تعسفياً ضد أحد النشطاء.

وشملت الشكوى أيضاً المقرر الخاص المعني بحرية التعبير، وذلك في خطوة احتجاجية ضد الحكم الصادر بحق الناشط عبد الرحمن السدحان.

وطلبت المنظمة الحقوقية بمصرورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن السدحان وإسقاط جميع التهم بحقه.

وفي 12 مارس 2018، ألقت قوات المباحث القبض على السدحان.

وبعد ما يقرب من عامين من الاختفاء القسري ، في 12 فبراير 2020 ، سُمح للسديمان بإجراء مكالمة مع أسرته. عرفت عائلته عنه مرة أخرى فقط بعد عام واحد في 22 فبراير 2021.

في 3 مارس 2021، تم تقديمها لمحكمة سرية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة لإدارة حسا بين ساخرين على التويتر.

في 5 أبريل 2021 ، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على السيد السديمان بالسجن 20 عاماً، بليها حظر سفر لمدة 20 عاماً أخرى.

ومنعت المحكمة الجزائية كلا من والده ومحاميه من حضور الجلسة ولم يُسمح لهما بدخول قاعة المحكمة إلا بعد صدور الحكم بالفعل. وأمّهل السديمان 30 يوماً لاستئناف الحكم.

وتعتقد مذكرة حقوق الإنسان وعائلة السديمان بقوه أنه تم التعرف على السديمان كمنشأ للحسابين من قبل موظفين سايبقين في "تويتر" متهمين بالتجسس لصالح المملكة.

واتهم السديمان، في جملة أمور ، بـ "تمويل الإرهاب" و "دعم داعش والتعاطف معها" و "إعداد و تخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام والقيم الدينية"

وذلك بموجب قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

وأشارت المنظمة الحقوقية إلى تدهور حالة عبد الرحمن الصحبيه ولا سيما بعد أن أبلغ والده أنه أصيب بمقدمات داء السكري بسبب ظروف الاحتجاز السيئة وعدم كفاية الطعام.

والاسبوع الماضي، وجه مجلس جنيف للحقوق والحريات نداء عاجلاً إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي.

ومقرر الخام المعنى بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير لإنقاذ معتقل رأي في المملكة.

وتحث المجلس الحقوقى الفريق الأممى والمقرر الخام على سرعة إنقاذ عامل الاغاثة الإنسانية والناشط عبد الرحمن السديمان.

وركزت رسالة نداء موجهة من مجلس جنيف إلى السيدة لي تومي (الرئيسة - المقررة) لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

والسيدة إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، على طروف اعتقال السدحان منذ آذار 2018، والحكم عليه بالسجن 20 عاماً.

وتحضر الرسالة أيضًا حالة حقوق الإنسان المتدهورة في المملكة بسبب الحملة المتزايدة على الحق في حرية التعبير في ظل حكم محمد بن سلمان.

وعبرت الرسالة الحقوقية عن مخاوف مدنية بشأن مصير السدحان وعشرات من سجناء الرأي ضحايا موجة الاعتقالات التي استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان والكتاب والمثقفين في المملكة عام 2018.

يذكر أن عائلة الناشط السدحان، أعلنت تقديم استئناف على الحكم الصادر ضد ابنهم بالسجن 20 عاماً.